http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1979) السنة الثامنة - السبت (4) كانون الاول 2010

عزيزي المواطن

خصصت المدى هذه الصفحة من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم والتي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com

SMS

الى / وزارة الصحة

■ يبدو ان هوس الجشع لا تحده حدود، هذا ما لمسه المواطن بغياب الرقابة الحكومية بشكل عام، ولكن ان يصاب الطب والأطباء ومعهم العاملون في الميدان الصحي بهذا الهوس البغيض، فتلك آفة الآفات. أجرة (الكشفية) بلغت أرقاماً قياسية، وكذا أجور التحليلات المرضية، والكشف بالأشعة، والكشف بالسونار، و..و..و.. و..وزارة الصحة او النقابات ذات الصلة، غائبة عن مصائب الناس..

إلى أمانة بغداد

■ من قيض له زيارة واحدة من عواصم الدول الاوروبية أو أكثر، يلمس منطقاً مستنبطاً من سياقات عمل بلديات تلك العواصم، حيث لا تعمل أية دائرة من دوائر بلدياتها، إلا بعد ان تفرغ الشوارع من مرور المركبات، إتقاناً لعملها من المداخلات، وتجنباً لعرقلة سير المركبات، فضلا عن السيطرة على جمع ما تتركه تلك الاعمال من مخلفات بصورة تامة، ويتساءل المواطن: لماذا لايصار الى الاقتداء بتلك السياقات، سيما وان حجة اختلال الوضع الامني قد انتفت، أو كادت تنتفي..

كاريكاتير ..... عادل صبري

مجرد كلام

كنت مارا في احد اسواق منطقة الشورجة في سنة من سنوات الثمانينيات، وكان سوق دانيال لبيع الاقمشة، فلفت نظري حشد من الناس يتحلق حول محل لبيع الاقمشة، ويقف في بابه مجموعة من الرجال الانيقي الهندام، وهم منهمكون بتوزيع محتويات المحل من الاقمشة على جمهور المحتشدين، وبصورة مجانية، ولما استفسرت من أحدهم أجاب إن صاحب المحل يبيع القماش فوق التسعيرة الرسمية، ورجال الامن الاقتصادي يستبيحون محتويات محله عقابا له، وصاحب المحل ذاك الجالس هناك.. وأشار الى رجل منكسر يقتعد الارض بعيداً عن الحشد المتدافع..

حين أذكر تلك الواقعة تنتابني مشاعر مضطربة، فمن جهة اجد ان صاحب المحل استغل الناس وباعهم سلعهم فوق التسعيرة الرسمية، الامر الذي يستوجب معاقبته، ومن جهة اخرى كان المشهد مأساويا إذ (تفرهد) ماله كله، أمام ناظريه من دون أن يحرك ساكناً.. اليوم وبعد الخصخصة، لابأس ولكن إسواقنا اليوم بأمس الحاجة لانشاء جهاز رقابي فعّال ونزيه ليس للتنكيل بالمواطنين وانما لحمايتهم من المتلاعبين، بمصائر الناس واستنزافهم عبر فنون الغش التجاري المتفشية في كل زاوية من الاسواق.

كاظم الجماسي

تقرير

مواطنون: ارتفاع أسعار السوق يستنفد مدخولاتنا

□ علي جابر

تصاعدت أسعار المواد الغذائية وكذلك السلع الاستهلاكية في جميع الأسواق العراقية لتشكل عبئاً إضافياً على المواطن العراقي خصوصا مع كثرة العاطلين عن العمل والعوائل الفقيرة.

وقال السيد نامق حمدان/ موظف: لا نكاد نفرح بالزيادة الحاصلة في الرواتب حتى تلتهب الأسواق بنيران الزيادة التي تفوق ما طرأ على الرواتب من تحسن، حيث ان هذه الأسواق تفرح بهذه الزيادة وتعمل على إشعال شرارة الزيادة، وسرعان ما تنتقل العدوى الى جميع الأسواق وهذا الأمر يوجب على الدولة وضع قوائم خاصة بأسعار السلع والمواد الغذائية والخضراوات وحتى الفواكه، اما البيع بهذا الشكل الكيفي فإنه أول ما يضر بالفقراء، وفي السابق كانت هناك لجان تتابع هذه الحالات و الدولة تعلن عن هواتف يتم الإبلاغ فيها عن المتجاوزين.

وأشار المحامي فالح مكطوف الى وجوب إصدار قانون خاص يتلاءم مع هذه المرحلة ينظم هذه الفوضى التي تضرب الأسواق من الشمال الى الجنوب، وان تكون هناك عقوبات جزائية و غرامات فورية تتيح للجهات المختصة من البلدية وجهات المراقبة ان تنهي هذه الظاهرة، كما ان على الدولة ان تعزز من دعمها في إنشاء الأسواق الحكومية، التي تكون داعمة للناس بحيث تشكل منافسة تؤدي الى إرغام التجار الى النزول بالأسعار، حيث يكونون مرغمين على ذلك مع عزوف الناس عن الشراء منهم، فإيجاد هذه المنافسة تمكن الناس من الاختيار وعدم الإرغام على الشراء من هؤلاء التجار، وبهذه الحالة يمكن تنظيم عمل السوق وتحقيق التوازن بين حاجة المستهلك والعرض المقدم من البائعين.

وفي ما يخص الزراعة واستيراد الفواكه والخضراوات من الخارج قال الشيخ حسين آل يحيى شيخ عشيرة من محافظة ديالى: في السابق كانت البضاعة من جميع أنواع الفواكه توزع مجانا الى العوائل الذين لا يقومون بالزراعة لكثرة إنتاجها، حيث ان الفلاح كان (مدلل) ويحصل على كل ما يساعده على الزراعة من سماد وأموال ومياه.. اما حاله الآن فإنه ينظر الى الأرض بحسرة الى الفواكه والخضراوات الأجنبية التي تملأ الأسواق والتي هي (بلا طعم ولا رائحة) وبالتأكيد ان الظروف تحول دون ممارسته للزراعة مع ارتفاع التكاليف وقلة الإيرادات، الأمر الذي أدى به الى العزوف عن الزراعة والأمر يوجب تدخل الدولة لإعادة (الثقة والهيبة) الى الفلاح حيث أثبتت الأيام ان (الزراعة نفط دائم)، كما نلاحظ الآن نحتاج الى خطط بعيدة المدى تحقق التوازن بين مصلحة الفلاح وحاجة الدولة ونحتاج الى إعادة تفعيل العمل بالقانون الزراعي، وكل ما ينص عليه من دعم للفلاحين خدمة للشعب ككل.

أما داود سلمان مهدي/ بقال فقد قال: ان سبب ارتفاع اسعار الفواكه والخضراوات يعود الى منشئها حيث يتم استيرادها من الخارج لتراجع الإنتاج المحلي او لاختفائه، وطبعاً كان للظروف التي مر و يمر بها البلد الاثر الواضح في ذلك حيث ان الكثير من الفلاحين هجروا أراضيهم و بساتينهم، بسبب الارهاب، كما ان الاهتمام بالمزارعين والفلاحين من قبل الدولة تراجع ان لم نقل انعدم، حيث يوجب الامر توفير كل المتطلبات اللازمة لنجاح عملية الزراعة وعودة وجهها المشرق الى ما كان عليه سابقاً.

وقالت أم أنور/ ربة منزل: رغم ان زوجي موظف و ولدي يعمل في البناء.. إلا ان ارتفاع اسعار المواد الغذائية والفواكه والخضراوات اثر علينا بشكل كبير بحيث لم نعد نستطيع توفير متطلبات الحياة، والمشكلة ان هناك تناقضاً في الأسعار ليس من سوق الى سوق بل من محل الى آخر .. حيث اني ذهبت لشراء (الرز) فوجدت سعره في أحد المحال التجارية (١٥٠٠) دينار وكان سعره في محل آخر (١٠٠٠) دينار و لا يبعد بين المحلين سوى بضعة أمتار.. فلابد من ان تكون هناك ضوابط من الدولة تحدد الأسعار و تعلن عنها في وسائل الإعلام حتى يعرفها الجميع وبالتالي تنتهي هذه الأسعار الكيفية.

وأجاب السيد جاسم المطلك وهو عامل بناء عن كيفية مقدرته على مواجهة صعوبات الحياة مع ارتفاع الأسعار قائلاً: نعاني كثيراً ولا نستطيع ان نحصل على ما نريد ولولا رحمة الله (لكنا من الهالكين)، فالفواكه والخضراوات يمكن الاستغناء عنها وحتى بعض نوعيات الطعام لكن كيف مع ملابس الصغار ومتطلبات المدرسة والإيجار هذا كله مرتبط ارتباطاً وثيقاً ويحتاج الى ان تكون الدولة أكثر صرامة في هذه الأسعار وان تعيد العمل بنظام الأسواق المركزية دعماً للفقراء.

إبادة الكلاب السائبة في بعقوبة

□ متابعة/ المدى

أهالي حي المصطفى (٧ نيسان سابقا) في مدينة بعقوبة يشتكون من استفحال ظاهرة الكلاب السائبة مبينين ان الكلاب بدأت تهاجم أهالي الحي، وقد فقدت إحدى السيدات حياتها اثر تعرضها لهجوم من كلب سائب، وقال عبد القادر من سكان الحي نفسه انه فقد والدته بسبب عضة كلب سائب قبل شهر ونصف الشهر.

ساكن آخر في الحي هو أبو احمد طالب السلطات الصحية والحكومية بالقضاء على الكلاب السائبة، التي تشكل خطراً على حياة الكثيرين من خلال ما تنقله من أمراض مثل داء الكلب والأكياس المائية وغيرها.

المستشفى البيطري في بعقوبة وبالتعاون مع صحة ديالى باشر بحملة واسعة لإبادة الكلاب السائبة باستخدام الأطعمة المسممة والاطلاقات النارية، بعد ان أصبحت هذه الكلاب مصدر قلق وأذى للكثير من المواطنين، إذ يكاد لا يخلو شارع او فرع في مدينة بعقوبة من الكلاب السائبة، التي لا تتوقف عن النباح ليلا وتفترش الطرقات والساحات للنوم نهارا. وبحسب الدكتور منير شامل احد منتسبي المستشفى البيطري، الذي أوضح ان الحملة تستخدم مادة "الاستكنين" السامة للقضاء على الكلاب السائبة في الأحياء السكنية، بينما تستخدم الاطلاقات النارية في أطراف بعقوبة.

صح النوم!!!

الكربلائيون يخشون إلغاء البطاقة التموينية

□ كربلاء/ المدى

أعرب مواطنون في كربلاء عن اعتقادهم بأن نهاية البطاقة التموينية باتت قريبة في ظل انحسار تدريجي في مفرداتها، التي تقلصت بدرجة كبيرة. واعتبر مواطنون ومنهم أبو علاء فكرة إنهاء البطاقة التموينية بإنها تضر أساساً بوزارة التجارة في إشارة منه الى حجم عمليات الفساد التي اتهمت بها الوزارة. لكن عدداً آخر من المواطنين أعربوا عن ثقتهم بأن البرلمان الجديد لن يلغي العمل بالبطاقة التموينية.

يذكر ان مجلس الوزراء قرر الأسبوع الماضي التوقف عن مطالبة مراجعي دوائره بإبراز وثيقة البطاقة التموينية باعتبارها وثيقة رسمية، الامر الذي أثار مخاوف لدى أوساط شعبية ان يكون هذا القرار بداية النهاية للبطاقة التموينية بعد عشرين عاماً من عمرها. فيما طالبت اللجنة الاقتصادية بكربلاء مجلس النواب بدعم البطاقة التموينية،واعتبرتها مهمة لذوي الدخل المحدود.

ويعد المواطنون من ذوي الدخل المحدود ان اعتمادهم يكاد يكون كليا على مفردات تلك البطاقة وباتوا متخوفين من إقدام مجلس الوزراء على إلغاء قرار اعتبار البطاقة التموينية وثيقة رسمية في دوائر الدولة خشية ان يكون هذا الإجراء بداية لإلغاء البطاقة التموينية بشكل كامل، فيما تباينت آراء المواطنين بشأن موقف البرلمان من البطاقة التموينية، فمنهم من رأى أن البرلمان جادّ في دعمها وتوفير الغذاء من مناشئ معتبرة ومنهم من رأى عكس ذلك. فيما دعت أوساط نيابية إلى الاستعاضة عن توزيع الغذاء على المواطنين بمبالغ نقدية تصرف لمستحقيها من خلال حسابات مصرفية خاصة بهم،غير ان البعض الآخر حذر من موضوعة الاستعاضة، وعدّها فرصة سانحة لاحتكار سوق الغذاء من قبل التجار.

وخزة

متاعب التعامل بالبطاقة الذكية في السماوة

□ المثنى/المدى

لا تخلو إجراءات استصدار البطاقة الذكية من متاعب وقال بهذا الصدد خالد حنون عبد الحسين مسجل البطاقات الذكية في مصرف الرافدين بالرميثة أن هناك صعوبة في ظهور بصمات كبار السن وهذا ما يضطرنا لطلب وكيل رسمي للزبون لإدخال بصماته لأن البطاقة تعمل على البصمات وليس على الأرقام السرية.

فيما أثارت البطاقة الذكية طمع البعض فحاول التحايل على استخدامها إذ حاول البعض استخدامها لتسلم رواتبه من الرميثة وسارع للذهاب الى السماوة ظاناً أن البطاقة ستسلمه الراتب ثانية، لكنه فوجئ بأن البطاقة واجهته بمعلومات تسلم راتبه ووقتها وحتى اسم الموظف الذي سلمه الراتب. إذن فالبطاقة ذكية لكنها بحاجة للمزيد من التطوير.

وفي خطوة لتخفيف الأعباء عن المواطنين وبالخصوص كبار السن من المتقاعدين سعت المصارف الحكومية للتعامل بالبطاقة الذكية وهي خطوة باتجاه إدخال التقنيات المصرفية الحديثة وهذا ما يخفف الزحام في المصارف ويسهل على المواطن تسلم رواتبه من مكاتب أهلية معتمدة.

وكيلة مدير مصرف الرافدين في قضاء الرميثة شذى محمد حسن أفادت لإذاعة العراق الحر ان بإمكان المواطن مراجعة المكاتب الأهلية في أي وقت وهو غير ملزم بالتقيد بدوام المصارف الحكومية.

حديث الصورة

عدسة: حازم خالد

يفترشون أرصفة (المساطر) منذ خيوط الضياء الأول للصباح بانتظار الفرج الذي قد يأتي او لا يأتي..!